

# حملة عزل إسرائيل داخل أميركا: تجربة خمسة أعوام

أياد قيشاوي\*



## تقديم

المنظمات المؤمّنة بمفهوم الدولة اليهودية «النقيّة» إلا من اليهود عن «الدولة الفلسطينية» على حدود ٦٧ بدلاً عن حقّ عودة جميع الفلسطينيين إلى بيوتهم. وهذه المنظمات الأخيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على دعم المتبرّعين الصهاينة الذين يُقرّون بأنّ على إسرائيل أن تبقى دولة يهودية.

أما المؤسسات الصهيونية فتري - عن حقّ - أنّ «العزل» حركةٌ تعني إسرائيل مباشرة. فهذه الدولة تعاني مواطنَ الضعف التي عانتها دولةٌ جنوبي إفريقيًا نفسُها أثناء الفصل العنصري. ولذلك تعاملت المنظمات الصهيونية داخل أميركا مع عزل إسرائيل بطرقٍ تراوحت بين التهديد بالعنف المحسوب والتهديد بالعنف الشامل، وبين هذا وذاك تدفّقت اتهاماتُ «معاداة السامية» و«دعم الإرهاب» بحقّ كلّ من طالب بعزل إسرائيل. ولكنّ ردود الفعل هذه لم تكن، طوال الأعوام الخمسة الأخيرة، إلا تأكيداً على أنّ حركة عزل إسرائيل هي أحد أكثر الأشكال فعاليةً في فضح العنصرية الإسرائيلية في العالم.

إنّ حركة عزل إسرائيل تُطالب المؤسسات بسحب الاستثمارات من دولة إسرائيل، وتطالب الأفراد بمقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتطالب المشرّعين بالقيام بأعمال ضغطٍ

خلال الأعوام الأربعة الأخيرة كُتب الكثير عن قضية عزل إسرائيل. والحقّ أنّ الفلسطينيين والعرب عامةً كانوا أقلّ المشكّكين في ذلك المبدأ بسبب إجماعهم الدائم على أنّه لم يكن ينبغي أصلاً إبطال قرار الأمم المتحدة ٢٣٧٩ القاضي باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية. ولا يصعب كثيراً على الفلسطينيين، بشكل خاصّ، أن يروا براهين ساطعةً على الطبيعة العنصرية لدولة إسرائيل: فهي تدمّر بيوتهم، وتقتل أطفالهم، وتسنّج رجالهم ونساءهم، وتواصل نفياً أكثر من ٤,٥ مليون فلسطيني من أرضهم على امتداد أكثر من خمسين عاماً، وتبني مستوطنات غير شرعية وجداراً يفصل بين المهاجرين اليهود وأبناء البلد الأصليين.

في الساحة الأميركية حاولت عدّة منظمات استخدام العزل من أجل تحسين سمعتها ووضعها المؤسساتاتي. وفرضت منظمات أخرى شروطاً تكتيكيةً تنسجم مع السياسة الأميركية الهادفة إلى خلق أمر واقع ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو. لكنّ أكثر المنظمات تبنت العزل بسبب عدالة هذا المبدأ، وسعت إلى ترويجه. وفي الجهة المقابلة تحدّثت

\* - ناشط فلسطيني مقيم في كاليفورنيا.

وفي التسعينيات حاولت «لجنة التضامن مع فلسطين» PSC أول حركة عزل محدودة، وذلك بالتركيز على الاحتلال في الضفة وغزة، فأطلقت حملة بعنوان «لا تدفع للاحتلال». غير أن الحملة، رغم تحقيقها عدة أهداف سياسية، فشلت في تقديم استراتيجية تبيّن كيف يكون «عدم الدفع للاحتلال».

مع بداية انتفاضة الأقصى جاءت الدعوة إلى عزل إسرائيل بمثابة صدمة للبعض لأنها جاءت من مصدر لم يتوقعوه، ألا وهو الهيئات الفلسطينية داخل فلسطين ١٩٤٨. ثم تبنت الدعوة المنظمات الفلسطينية في أراضي ٦٧، والمخيمات الفلسطينية في المنافي. وفي ٢٩ تشرين الثاني ٢٠٠٠، وهو اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، قادت عدة منظمات تحالفًا واسعًا جدًا من أجل إحقاق العدالة في فلسطين. وكانت سان فرانسيسكو هي نقطة البداية، حيث نزل ناشطو «التحالف من أجل العدالة في فلسطين» إلى الشوارع ورسموا بالطباشير على الأرصفة أشكالاً تخطيطية للشهداء الفلسطينيين، وطالبوا بسحب الاستثمارات من إسرائيل، وإنهاء كل المعونات الأميركية لها، ومقاطعة السلع الإسرائيلية، إلى حين التعويض عن الفلسطينيين واستعادة ممتلكاتهم. وفي شباط ٢٠٠١ عقّد «الطلاب من أجل العدالة في فلسطين» مؤتمرهم الأول عن عزل إسرائيل اقتصاديًا، وذلك في جامعة كاليفورنيا - بيركلي، وحُدثت أيام موحدة للنشاطات في الولايات المتحدة بما فيها يوم ٩ نيسان الذي يصادف مجزرة دير ياسين من أجل تسليط الضوء على التطهير العرقي الإسرائيلي منذ البداية. ومنذ ذلك الوقت تنظّم «حركة عزل إسرائيل» مؤتمراً سنوياً في الجامعات، مثيرة على الدوام غضب السلطات الفدرالية والمحلية الأميركية فضلاً عن المنظمات الصهيونية. ومع الوقت تضاعفت آثار هذا الغضب وقويت فكرة سحب الاستثمارات. واليوم تتبنى عدة هيئات حملة سحب الاستثمارات، وأهم تلك الهيئات الكنيسة المشيخية في أميركا الشمالية. وما لبثت مؤخرًا أن تبعتها بعض فروع الكنائس الأنجليكانية والميثودية. هذه التطورات بالغة الأهمية، وإذا استُخدمت بطريقة صحيحة فإن حركات الكنائس قد تُطلق عملاً تشبيكياً على امتداد أوروبا والولايات المتحدة لا تستطيع المصالح الصهيونية والحكومية اختراقه.

تمتعت حركة عزل إسرائيل اقتصاديًا بتأييد عالمي منذ قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ عام ١٩٧٥. وكانت هناك حركة مقاطعة عربية عظيمة امتدت، لاحقًا، إلى دول عدم الانحياز. وثمة عدة دول أصدرت جوازات سفرٍ تنص على عدم صلاحية استخدامها للسفر إلى جنوبي أفريقيا ودولة إسرائيل. واليوم ها هي الحركة تعود إلى الحياة بشكل أكثر تطورًا وشعبية. وعام ٢٠٠٤ تمّ تداول قرار داخل برلمان المملكة المتحدة بوقف

داخلية لوقف المساعدات الحكومية لإسرائيل. ولكن رغم الاختلاف التكتيكي بين كل هذه المطالب، فإن ثمة دعوة استراتيجية واحدة هي الدعوة إلى عزل إسرائيل مادياً إلى حين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بلداتهم وقراهم ونيلهم التعويضات عن الأرواح والأموال التي دمرتها إسرائيل.

## خلفية

ليس مصادفةً أن يُشرف أنصار إدارة بوش الحالية على أسوأ أعمال التطهير العرقي والعزل السكاني الإسرائيلية؛ فهؤلاء كانوا هم أنفسهم أنصار نظام الفصل العنصري في جنوبي أفريقيا، وكانوا يعتبرون نضال المؤتمر الوطني الأفريقي من أجل التحرر والمساواة العرقية تهديداً للرأسمالية العالمية والأمن العالمي. وللتذكير فإن نائب الرئيس الأميركي دك تشيني سبق أن دعم سجن نلسون منديلا ودعم مساعدة المخابرات المركزية الأميركية للإدارات الأبارتهادية في جنوبي أفريقيا.

غير أن الشعب الفلسطيني سيحرر فلسطين مثلما حرر شعب جنوبي أفريقيا بلاده. والواقع أن كلتا الحركتين التحرريتين الفلسطينية والجنوب أفريقية تتشاركان في مزية واحدة هامة، هي الموقف الأخلاقي الواضح والمتسق مع تقدم الشعوب عبر التاريخ. وكلتاها تدعو إلى التخلص من الاستعمار، وإلى المساواة الفردية والجماعية. غير أن كل حركة مقاومة تحتاج إلى أكثر من مجرد الدعم المعنوي؛ إنها تحتاج إلى الدعم المادي للنشاطات اليومية المدنية والعسكرية في مواجهة القامعين، وإلى عزل أعدائها مادياً. وفي كل حروب الاستنزاف يسعى القامعون إلى توسيع تأثيرهم وإلى التقليل من دور المقموعين. ولقد اختارت حركة عزل جنوبي أفريقيا، بقيادة المنظمات الأفروأميركية في الولايات المتحدة والحركات المناهضة بالعدالة الاجتماعية في العالم أجمع، عزل نظام الفصل العنصري ثقافياً وسياسياً واقتصادياً. وأمّا نحن فاخترنا أن نعزل إسرائيل بالأشكال الاقتصادية التالية: الدعوة إلى سحب الاستثمارات منها، ومقاطعتها، وإنهاء كل المعونات الرسمية الأميركية لها.

## جذور حركة عزل إسرائيل داخل أميركا

في الثمانينيات أوردت عدة جامعات ومؤسسات عامة ضمن تشريعات مؤتمراتها ضرورة حظر الاستثمار في الدول الأبارتهادية، وذلك استجابةً للتحركات ضد نظام الفصل العنصري في جنوبي أفريقيا. وقد حاولت آنذاك عدة قوى تقدمية في الجامعات الأميركية أن تُصدر قرارات مماثلة ضد إسرائيل، لكن الحركة لم تكن من التنظيم بحيث تواجه الدعم المالي الإسرائيلي للصهيونية.

دعم إسرائيل، وجرت محاولات مماثلة أيضاً على المستوى الحكومي في كل من بروكسل والاتحاد الأوروبي. وأخيراً لا آخرًا، ينبغي لفت الأنظار إلى بروز «نسخة» جديدة وقوية من المقاطعة العربية حيال الشركات التي تعمل في إسرائيل، وبخاصة في لبنان ومصر وبعض دول الخليج.

## تعريفات

في ما يلي تعريفات تمثل الأوجه الثلاثة لاستراتيجية العزل الاقتصادي لإسرائيل.

١) سحب الاستثمارات Divestiture. ونعني بذلك نقل الرساميل من إسرائيل، بإجبار المؤسسات على سحب أموالها من الاستثمارات الإسرائيلية الخاصة والعامة. فمن خلال خلق وعي تاريخي بمظالم العنصرية الأميركية والكولونيالية الأوروبية، ومن خلال تسليط الضوء على الأعمال الفظيعة التي ترتكبها إسرائيل من أجل الحفاظ على «نقائها» السكاني، يُصبح كل استثمار في إسرائيل معادلاً للاستثمار لصالح العنصرية والإبادة الجماعية. وضمن الاستقطابات الحالية داخل المجتمع الأميركي، فإن المهاجرين وغير الأوروبيين هم الذين يتلقون الوطأة العظمى للسياسات الاقتصادية الأميركية والشوفينية، وهذا ما يخلق حلفاء طبيعيين لحركة عزل إسرائيل اقتصادياً. والحال أن خلق تحالفات مع الحركات المطالبة بالعدالة الاقتصادية والمساواة العرقية، والحريات المدنية، وحماية البيئة، والمساواة بين الجنسين، وحرية التوجّه الجنسي، والسلم، وحقوق الإنسان وغير ذلك، سيؤدي إلى فرض ضغط كبير على داعمي النموذج الإسرائيلي العنصري.

الجدير ذكره أن المؤسسات الأكاديمية هي من أضخم المستثمرين الأميركيين العالميين. صحيح أنه غالباً ما لا تكون الاستثمارات ذات معنى اقتصادي كبير، إلا أنها بالتأكيد بمثابة تسجيل موقف سياسي داعم لأجندة مغالبيّة في «قوميتها»، كما هو حال دعم إسرائيل. وهدف حركة سحب الاستثمارات من إسرائيل في هذه الحال هو أن تجعل انخراط المؤسسات الأكاديمية في دعم الشركات الإسرائيلية الخاصة أو في الاستثمار في المصالح الحكومية الإسرائيلية عملاً مرفوضاً من الناحية السياسية.

كما تهدف حركة عزل إسرائيل إلى الحد من التبادل الثقافي بين الجامعات والمنابر العامّة (مثل الاتحادات والمتاحف والمسارح) وبين إسرائيل، وذلك بتسليط الضوء على أن كثيراً من أوجه الثقافة الإسرائيلية الوليدة إنما هو شكل مبتذل ومسرّوق من التراث الفلسطيني. فلقد ورد، مثلاً، أن بعض العملات على شركات الطيران الإسرائيلية يرتدين «الثوب» الفلسطيني التقليدي المطرز؛ ويُرّغم أن الوجبة «الوطنية»

الإسرائيلية هي الفلافل؛ وكثيراً من أشجار الزيتون التي استوصلت من الضفة الغربية أُعيدت زراعتها في مشروعات إسرائيلية. وعليه، فإن دعم التبادل الثقافي مع الدولة الصهيونية هو دعم لمحاولات السيطرة الإسرائيلية على الثقافة الفلسطينية والحياة الفلسطينية.

والأمر عينه ينطبق على السياحة. فالجامعات الأميركية والأوروبية تنظم رحلات إلى إسرائيل، أي إلى أراض صادرها الدولة العبرية بعد أن هدمت القرى الفلسطينية و«طهرتها» من سكانها الأصليين. وكثيراً من الطلاب الغربيين الذين يذهبون إلى الكيبوتزات لا يعلمون أن هذه سبق أن كانت المستعمرات الصهيونية الأولى التي صنفت الفلسطينيين عملاً غير مرغوبين، قبل أن «تطهرها» من سكانها وتستبدلهم بعمال يهود.

٢) المقاطعة Boycott. هذه وسيلة سياسية فعالة، لأن من المستحيل ضبطها، ومن الصعب مواجهتها. فالحال أن حركة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في الولايات المتحدة تثقف الإنسان الفرد بضرورة رفض إسرائيل كدولة عنصرية حصرية؛ ذلك أن شراء سلعة إسرائيلية يعني اتخاذ موقفاً داعماً لجرائم إسرائيل ضدّ شعب فلسطين الأصلي. وهكذا فإن مقاطعة السلع الإسرائيلية موقف سياسي يسهل اتخاذه ويسهل تطويره. صحيح أن حركة مقاطعة السلع الإسرائيلية لن تؤدي، في أفضل حالاتها، إلى إلحاق أكثر من ٣ إلى ٤٪ من الضرر المالي بإسرائيل، نسبة إلى ما تسببه لهذا الكيان من ضرر حركة سحب الاستثمارات منه. لكن هذه الحركة الأخيرة ستقوى بسبب نشاطات المقاطعة في المجتمع. وهذه النشاطات تشمل: ١ - سحب السلع الإسرائيلية من رفوف المخازن في الأحياء، وفي التعاونيات التقدمية، وعند متعهدي «الأطعمة الشارقة أوسطية» الآخرين. ٢ - استهداف الصادرات «الثقافية» الإسرائيلية من طعام ولباس، وفضح مصادرة إسرائيل لثقافة شعب خضع للتطهير العرقي. ٣ - مطالبة المخازن داخل الأحياء بوضع رمز أو صورة يفيدان بأن هذه المخازن لا تبيع سلعة إسرائيلية.

إن صراع المقاطعة هو صراع بين أعداد، وأما صراع سحب الاستثمارات فصراع بين موازين قوى. ذلك أن من السهل مراكمة أعداد في نشاطات المقاطعة بحيث يتفوق أعداد المحتجين والمعتمدين أمام مخازن تباع السلع الإسرائيلية، ثم أمام تعاونيات مماثلة ومتاحف واتحادات ومؤتمرات تشمل إسرائيليين، على أعداد المحتجين الصهاينة أمام كل هذه الأماكن. فالعلم أن الصهاينة الناشطين لا يشككون إلا أقلية ضئيلة من الجمهور الغربي العام؛ وفي الولايات المتحدة تحديداً لا يشكل اليهود إلا ٢٪ من السكان، وقلّة قليلة منهم صهاينة أصلاً بالعقيدة، وأقل من القليل صهاينة بالنشاط والعمل اليوم.

الفلسطينيُّ المطالب التالفة: أ) الاعتراف ب/وتطبيق عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم أو بلداتهم الأصلية، والتعويض عن كل الأرواح والأموال المهدورة. ب) إزالة كل المستوطنات اليهودية الصرف، وغير الشرعية دولياً على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧. ج) إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي لقطاع غزة والضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وكل الأراضي العربية. د) إنهاء نظام الأبارتهايد الإسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين الأصليين ضمن الخط الأخضر، وفي مناطق ٦٧، وفي المنفى.

٢ - ليس من وظيفة حركة عزل إسرائيل اقتصادياً أن تُملي على الشعب الفلسطيني ولا على الشعب العربي عامةً استراتيجيات وتكتيكات النضال من أجل التحرر.

٣ - ومثلما تدين حركتنا العنصرية والتمييز الكامن في صلب الصهيونية والتجليات في سياسات دولة إسرائيل وقوانينها، فإنها تُرفض أيضاً أي شكل من أشكال الكراهية أو التمييز ضد أي مجموعة على أساس العرق أو الاثنية أو الدين أو النوع الجنسي أو الاتجاه الجنسي.

### الجمهور ووسائل الإقناع

على الرغم من أن هذه المقالة تدعو إلى اعتماد خطاب متماسك، فإنّه من الضروري مراعاة واقع كل قطاع من القطاعات الشعبية المختلفة. فليس ثمة مجتمع يساعد مجتمعاً آخر لأسباب غيرية بحتة. إن مهمتنا هي إيجاد نقاط الوصل بين الأطراف الساعين إلى حياة عادلة ومثمرة لهم ولأولادهم، ومن ثم ربط هذه القيم بتلك التي اقترحتها حركتنا.

أ) الفلسطينيون والعرب. إن فلسطيني المنفى والعرب هم لبُّ حركتنا، وإن لم يقودوها بطريقة مركزية. ذلك أن للفلسطينيين المصلحة الكبرى في تحررهم، كما أن العرب الآخرين مؤتمنون على هزيمة الصهيونية، ولاسيما أن لإسرائيل نشاطات عسكرية مباشرة في عدة أقطار عربية. إذن، الوقوف ضد الصهيونية ليس مجرد تعبير عن دعم قضية نبيلة قد تكون بعيدة ومجردة، بل تعبير عن دعم كل العرب لمستقبل يَعدُّ بالاستقلال والتنمية. وإن عزل الكيان الصهيوني اقتصادياً وثقافياً هو إسهام العرب الأميركيين والعرب الأوروبيين، بل وواجبهم أيضاً، في الوصول إلى مستقبل آمن وعادل.

على الفلسطينيين والعرب في المنفى أن يتولوا أدواراً قيادية في حركة عزل إسرائيل. وعلى المخازن العربية ألا تتبع سلماً إسرائيلي، وعلى كل مخزن يفعل العكس أن يُقاطع ويُفصح أمام المستهلكين العرب. وفي المقابل ينبغي على كل صاحب مخزن لا يبيع تلك السلع أن يُصق علامة تقول إن مخزنه يُفخر بأنه براء من السلع التي تمول قتل الفلسطينيين.

وكل نجاح صغير في المقاطعة سيكون خطوة جديدة للجامعة أو الاتحاد من أجل سحب بلايين دولارات إضافية من إسرائيل.

٣) إنهاء المساعدات لإسرائيل. هنا نصل إلى قمة نجاح الحركة العازلة لإسرائيل. نحن نُدرك طبعاً أن جرّ هيئة تشريعية لبلاد تتجه نحو اليمين المتطرف سيكون ذا نتائج محدودة، لكنّ مسألة مواجهة المساعدات المقدّمة إلى إسرائيل يجب ألا تُسقط من الحساب. فالقوى العاملة في أميركا، لا الشركات الكبرى، هي التي تُسند الاقتصاد الأميركي في نهاية المطاف. وعلى الأفراد أن يتذكروا حين يملأون ورقة الضرائب المتوجبة عليهم أن الأموال تُنزع من مدارسهم ومستشفياتهم وبناهم التحتية لتُرسَل - وبالبلدين! - إلى إسرائيل على شكل مساعدات مباشرة وطائرات أباتشي وكوبرا وفانتوم، ومعدّات دمار مثل كاتريبلر.

وأخيراً، فإنّ من المهمّ تذكير الجمهور بأنّ المساعدات الأميركية المقدّمة إلى إسرائيل انتهاك للقانون الدولي، وانتهاك للقانون الأميركي نفسه الذي يمنع تقديم مساعدة لانتهاك حقوق الإنسان. ومع أن المناخ الحالي في الولايات المتحدة يحتمل انتهاكات القانون الدولي، فإنّ ذلك التحمل يظلّ عرضة لحالات مدّ وجزر.

### الشكل التنظيمي والخطاب الموحد

يهدف أنصار عزل إسرائيل إلى جعل حركتهم حركة جماهيرية، لأنّ ذلك يوحدّ تنظيمات من اتجاهات مختلفة خلف مصلحة مشتركة أو هدف معنوي مشترك. والحال أن تنوع الحركة يجعل من المستحيل فرض أي شكل من أشكال المركزية عليها؛ بل أن أنصار حركة عزل إسرائيل اتفقوا على أن لامركزية حركتهم هي التي ستحقّق النتيجة القصوى، ولاسيما مع استهداف الإدارة الأميركية للناشطين وفي ضوء الأعمال الإسرائيلية اللاقانونية.

إنّ المؤتمرات السنوية التي تُعقدّها حركة عزل إسرائيل في أميركا قد وُلدت مصادر ودلائل عمل تنظيمية عديدة. وفي هذا المجال يقدم «طلاب جامعة كاليفورنيا (بركلي) من أجل العدالة في فلسطين» و«جامعة ديوك وحركة التضامن مع فلسطين»، و«جامعة راتجرز، وجامعة ولاية واين، والتبادل الكوني»، و«مركز مصادر العزل» نموذجاً معلوماتياً على الموقع الإلكتروني التابع لكلّ منها. وهذا النموذج شبيه بالمكاتب التي كان يقودها نشطاء المؤتمر الوطني الأفريقي في نيويورك ولوس أنجلوس أثناء النضال ضدّ الأبارتهايد. في ما يلي سنذكر أبرز نقاط الوحدة السياسية التي تشكّل نسيج هذه الحركة:

١ - إن فرض العزل الاقتصادي على إسرائيل، بالأبعاد الثلاثة المذكورة آنفاً، سيستمرّ حتى يحقّق الشعب

ب) القوى التقدمية والجمهور الأبيض العريض. هناك حافز واضح أمام المواطن الأميركي لكي ينخرط في نضالنا؛ ذلك أنّ بلاده تزداد خضوعاً لإيديولوجيا إقصائية تُمسك بمقاييد السلطة الأميركية. بل هناك تحالف إيديولوجي غير مسبوق بين الأصوليين المسيحيين الذين يقودون أميركا، والقوى الصهيونية التي تقود حرب إبادة ضد الشعب الفلسطيني.

إنّ السياسة الخارجية ليست إلا امتداداً للسياسة الداخلية. وعليه، فإنّ النضال من أجل العدالة ومواجهة الإمبراطورية وعنقها خارج أميركا إنّما هو نضال من أجل مستقبلٍ تعدديٍّ للمواطنين الأميركيين أنفسهم: مستقبلٍ يَعدُّ بالوظائف والتعليم وأساسيات العيش، لا بالسجن والخدمة العسكرية للفقراء، أو بالمجمّعات الصناعية العسكرية للأغنياء. وإنّ على حركتنا أن تسعى إلى دعم نشطاء حقوق الإنسان، والكنائس التقدمية الحريصة على الحفاظ على التراث المسيحي في فلسطين، والجوامع، وأنصار البيئة، وأنصار حقوق المرأة والمثليين.

ج) المهاجرون والأميركيون اللاتينيون والأفارقة الأميركيون. كثير من المهاجرين إلى الولايات المتحدة أصحاب تراث عريق في مقاومة الاستعمار. ومثلهم الأفارقة الأميركيون والأميركيون اللاتينيون الذين يتحدرون من سلالة شهداء قُضوا دفاعاً عن العمال الزراعيين وحركة الحقوق المدنية الأميركية.

لقد أقرت الحركة الصهيونية منذ بدايتها بأنّ الأرض التي ستحتلها مكرّسة للاستيطان، ولكنها حاولت تغليف ذلك والادّعاء بأنّها ضحية. وفي الولايات المتحدة يجري ترويض مقولة إنّ إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط التي تتعرض لخطر المحو الفوري من قبل جيرانها «المعادين للسامية». ولعلّ أحداً لم يعبر عن هذا المنطق المقلوب الذي يستخدمه القامعون أفضل مما فعل فرانتز فانون إذ قال: «إنّ الكولونيالية لا يُرضيها أن تُفرض سلطتها على حاضر البلاد ومستقبلها... بل عليها أن تذهب أبعد من ذلك... فتركز على تاريخ الشعب المقموع من أجل تشويهه وتحطيمه في نهاية المطاف». وقال دزموند توتو، رئيس الأساقفة ومناضل من جنوب أفريقيا، عام ١٩٨٩: «أنا جنوبأفريقي أسود؛ وإنّ كان لي أن أُغيّر المسميات فإنّ وصفاً لما يجري في قطاع غزة والضفة الغربية لهو قادرٌ على أن يصف ما حدث في جنوبي أفريقيا أيضاً».

في هذا السياق يجدر بأنصار حركتنا أن يتجنّبوا الاتهامات الخطيرة التي يُطلقها أشخاص ليسوا على معرفة وثيقة بالسياسات الأميركية، فيزعمون مثلاً أنّ «اليهود» يسيطرون على هذه السياسات. هذه الاتهامات يجري إدخالها بعناية من طرف المعادين للسامية الذين يطمحون إلى الكسب من خلال

ربط كلّ اليهود بالصهيونية، أو من طرف أنصار الصهاينة الذين يحاولون تشوية حركتنا بعدّها معادية للسامية.

د) الجالية اليهودية. حين تخاطب حركتنا الجالية اليهودية عليها أن تتعامل معها كما تتعامل مع أيّ جمهورٍ آخر، بغضّ النظر عن الدعم المؤسّساتي الذي يقدمه اليهود الأميركيون لإسرائيل. إنّ الجالية اليهودية ليست «المنظمة الصهيونية العالمية»، رغم أنّ إسرائيل تزعم أنّها تتحدث بالنيابة عن كلّ اليهود. فالحق أنّ القول بأنّ اليهود في العالم مسؤولون عن أعمال إسرائيل إنّما يعزّز الادّعاء الصهيوني بأنّ اليهود أمة واحدة وأنّ إسرائيل ضميرها.

والحق أنّ بإمكان الجالية اليهودية أن تلعب دوراً حاسماً في تقوية عزل إسرائيل؛ ذلك أنّ هذه الجالية قد تحدّثت أحياناً إلى جمهورٍ أُوهم بأنّ العلاقة السياسية بين اليهود وإسرائيل علاقة دينية. فعلى سبيل المثال هناك عدّة أعياد يهودية تتطلّب سلماً غالباً ما تبيعها الشركات الإسرائيلية؛ وفي هذه الحال فإنّ المطلوب من الناشطين اليهود التقدميين أن يُشجّعوا علناً على شراء سلع بديلة.

والأهم من ذلك أنّ انخراط اليهود في عمل عزل إسرائيل يُنزع من القوى الصهيونية سلاح اتّهام كلّ من يهاجم إسرائيل بمعاداة اللسامية. ولقد بين مؤرّخون بارزون أمثال حنا أرندت أنّ الصهاينة والنازيين غالباً ما تعاونوا في تحقيق أهداف مشتركة؛ فكلا الطرفين مثلاً نادى بفصل الأغبيار عن اليهود. كما أنّ «لني بزنر» وثق أنّ الصهاينة الأوائل تلقوا تدريبهم على يد الفاشيست الطليان. وإنّ تلاقي الإيديولوجيات الإقصائية هو ما يشهد عليه أيضاً زواج الأصولية البوشية من الصهيونية. والحال أنّه يمكن القول إنّ الحركة الصهيونية قوت النزعات المعادية للسامية. ذلك أنّ حديث إسرائيل بالنيابة عن يهود العالم، في الوقت الذي ترنكب فيه الفظائع المريعة ضدّ الفلسطينيين والعرب، يساهم بصورة إضافية في نشر الإيديولوجيات المعادية لليهود.

### خاتمة

إنّنا نتوقّع لحركتنا العاملة على عزل إسرائيل اقتصادياً، شأن حركة سحب الاستثمارات من جنوبي أفريقيا، أن تواجه نضالاً طويلاً قد يصل إلى عشرين عاماً. لقد كان عمل حركتنا خلال الأعوام الخمسة الأخيرة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥) ناجحاً إلى حدّ مدهش وذا نتائج كبيرة في التوعية والتثقيف. المهم أن تُراكم النجاحات الملموسة التي لا بدّ أن تتكلّل في النهاية بنصرٍ شامل.

سان فرانسيسكو